صنـــــدوق النقـــــد الدولـــــي
نشـــرة معلومـــات معممـــة
إدارة العلاقات الخارجية

نشرة معلومات معممة رقم 12/97
للنشر الفوري
٧ أغسطس ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
700 19TH STREET, NW
Washington, D.C. 20431 USA

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقـد الدولـي فـي ٢ يوليـو ٢٠١٢ مشـاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.[١]

خلفية

قدمت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١١ دعما حيويا للاقتصاد العالمي عن طريق زيادة إنتاجها النفطي للمساهمة في استقرار أسواق النفط العالمية. وجاء التزامها بتوفير ١٥ مليار دولار في هيئة موارد إضافية لصندوق النقد الدولي بمثابة مساهمة أيضا في تحقيق الاستقرار العالمي. ولا تزال آثار التداعيات السلبية الناجمة عن الاضطرابات في المنطقة وأزمة منطقة اليورو محدودة حتى الآن. ولا تزال الإيرادات النفطية المرتفعة تستخدم في تعجيل إحراز الأهداف الإنمائية على المستوى المحلي ودعم الاقتصادات الأخرى داخل المنطقة وخارجها.

---

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

وقد تسارعت وتيرة التوسع الاقتصادي في عام ٢٠١١. وبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ككل ٧,١%، كما سجل الاقتصاد غير النفطي نموا بنسبة ٨% – هي الأعلى منذ عام ١٩٨١. وعلى الرغم من زيادة النشاط الاقتصادي، فقد ظل معدل التضخم ثابتا عند نسبة ٥% مع انحسار تضخم أسعار الغذاء ومساهمة واردات السلع الرأسمالية والعمالة في الحيلولة دون نشوء الاختناقات.

وقد زاد معدل الإنفاق الحكومي الحقيقي بنسبة ٢٠% نتيجة المبادرات الجديدة التي تعالج القضايا الاجتماعية الملحة كالبطالة، وتوفير المساكن ميسورة التكلفة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، وعلى الرغم من زيادة الإنفاق وقوة نمو الواردات، فقد ازدادت فوائض المالية العامة والحساب الخارجي في عام ٢٠١١ في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية. وقد سجلت المجملات النقدية زيادة كبيرة في ٢٠١١ وبلغ النمو الائتماني معدلا في حدود الخانتين حيث أدى التوسع الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الائتمان. وتماشيا مع نظام ربط العملة بالدولار الأمريكي، استمر الطابع التيسيري في السياسة النقدية وظلت أسعار الفائدة الأساسية دون أي تغيير. كذلك ظل الجهاز المصرفي متمتعا بدرجة عالية من الرسملة والسيولة مع تحسن مستوى ربحيته.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرون التنفيذيون بما تبذله الحكومة من جهود لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط وأشاروا إلى انتقال الآثار الإيجابية إلى المنطقة نتيجة ارتفاع معدل النمو في المملكة وزيادة الإنفاق العام واتساع نطاق المساعدات المالية. فقد أدت الإيرادات النفطية المرتفعة إلى زيادة أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي ورفع مستوى الإنفاق الاجتماعي وتعزيز مدخرات الأجيال القادمة. وعلى الرغم من أن المخاطر الجغرافية–السياسية وأسعار النفط ما زالت تشكل مصادر للتقلبات فإن الآفاق الاقتصادية قريبة الأجل لا تزال مواتية بوجه عام.

وشدد المديرون على الحيلولة دون نشوء أي ضغوط تضخمية مدفوعة بقوة النمو وذلك بالاستخدام الاستباقي لأدوات السياسة المتعلقة بالسيولة والسلامة الاحترازية الكلية. وأشاروا كذلك إلى أن مستوى الإنفاق من المالية العامة يتجاوز المستوى المتسق مع تحقيق المساواة بين الأجيال في السحب من الثروة النفطية، على الرغم من المَصَدات الواقية الكبيرة التي كوَّنتها الحكومة على مستوى السياسات. ومن ثم سلطوا الضوء على أهمية الحفاظ على المرونة في برامج المستحقات، وضمان كفاءة الإنفاق، وتوسيع القاعدة الضريبية.

ورحب المديرون بجهود الحكومة لتقوية مؤسسات الموازنة ومواصلة الفصل بين الإنفاق من المالية العامة وتطورات أسعار النفط. وشجعوا الحكومة على الاستمرار في تحسين عملية الموازنة، بما في ذلك عن طريق الفحص الدقيق للنفقات التكميلية في الموازنة، وإنشاء وحدة للسياسات المالية الكلية، وتأكيد اتخاذ قرارات الإنفاق ضمن إطار متعدد السنوات.

وأشار المديرون إلى المبادرات الأخيرة لزيادة توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص وإلى الجهود المكملة على جانب العرض لتحسين مهاراتهم. ومن شأن تعديل أسعار الطاقة على المستوى المحلي أن يرفع كفاءة استخدام الموارد كما يمكن أن تكون له آثار إيجابية على التوظيف فضلا على تيسير التنوع الاقتصادي.

واتفق المديرون على أن نظام سعر الصرف الثابت لا يزال يحقق صالح المملكة العربية السعودية. ونظرا لأن نظام ربط سعر الصرف يضيق المجال للتصرف على مستوى السياسة النقدية، فإن استخدام أدوات إدارة السيولة والسلامة الاحترازية الكلية لا يزال عاملا أساسيا في عملية صنع السياسات الفعالة.

وأثنى المديرون على جهود الحكومة لتعزيز الرقابة المالية وإدارة المخاطر، وعلى ما حققته من تقدم نحو اعتماد المعايير التي تنص عليها اتفاقية بازل ٣. وشجعوا الحكومة على مواصلة تنفيذ توصيات التقرير التحديثي لبرنامج تقييم القطاع المالي ورحبوا بالتحسينات المدخلة على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ورحب المديرون أيضا بالتقدم الذي تحقق في تحسين النظام الإحصائي، لكنهم دعوا إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحسين جودة البيانات ومدى توافرها ودرجة حداثتها.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	التقديرات الأولية ٢٠١١	التوقعات ٢٠١٢
			(التغير %)		
الإنتاج والأسعار					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٢	٠,١	٥,١	٧,١	٦,٠
إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي	٤,٢	٧,٨-	٢,٤	٤,٦	٤,٥
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي	٤,٣	٣,٥	٦,٢	٨,٠	٦,٥
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٤٧٧	٣٧٧	٤٥٧	٥٩٨	٦٧٥
مؤشر أسعار المستهلكين	٩,٩	٥,١	٥,٤	٥,٠	٥,٢
			(% من إجمالي الناتج المحلي)		
متغيرات الموازنة والمتغيرات المالية					
إيرادات الحكومة المركزية	٦١,٦	٣٦,١	٤٣,٤	٤٩,٩	٥٠,٦
منها: إيرادات نفطية	٥٥,١	٣٠,٨	٣٩,٢	٤٦,٢	٤٦,٠
نفقات الحكومة المركزية	٢٩,٩	٤٣,٤	٣٨,٢	٣٦,٩	٣٤,١
رصيد المالية العامة (العجز -)	٣١,٧	٧,٤-	٥,١	١٣,٠	١٦,٥
الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٥٩,٦-	٦٩,٩-	٦٨,٢-	٧٧,٤-	٧٠,١-
التغير في النقود بمعناها الواسع (%)	١٧,٦	١٠,٧	٥,٠	١٣,٣	١٢,٢
			(بمليارات الدولارات الأمريكية)		
القطاع الخارجي					
الصادرات	٣١٣,٩	١٩٢,٦	٢٥١,٥	٣٦٥,٠	٤١١,٣
منها: نفط ومنتجات مكررة	٢٨١,٤	١٦٣,٣	٢١٥,٥	٣١٧,٩	٣٦١,٠
الواردات	١٠١,٦-	٨٧,٢-	٩٧,٦-	١٢٠,٢-	١٣٤,٨-
الحساب الجاري	١٣٢,٥	٢١,٠	٦٦,٨	١٥٨,٥	١٧٩,٢
الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢٧,٨	٥,٦	١٤,٦	٢٦,٥	٢٦,٥
صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٤٣٨,٥	٤٠٥,٩	٤٤١,٠	٥٣٥,٩	٧٠١,٨
صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (عدد شهور تغطية الواردات من السلع والخدمات)	٣١,٩	٢٧,٥	٢٦,٢	٢٩,٢	٣٦,٢
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)	١,١	٧,٧	١,٤	٢,٤-	...

المصادر: البيانات المقدمة من الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.